الأمم المتحدة S/2014/72

مجلس الأمن

Distr.: General
31 January 2014
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أبلغكم بأن أعضاء مجلس الأمن قد وافقوا على إرسال بعثة إلى مالي في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١٤. وسيرأس هذه البعثة السفير جيرار آرو من فرنسا والوزير المستشار بانتي مانغارال من تشاد. ولقد اتفق أعضاء المجلس على اختصاصات البعثة التي يرد بيانها في المرفق طيه.

وتتشكل البعثة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الوزير بيتر إليتشيف (الاتحاد الروسي)

السكرتير الثاني ماركوس ستانكانيللي (الأرجنتين)

الوزير محمود حمود (الأردن)

السفير غاري فرانسيس كوينلان (أستراليا)

الوزير المستشار بانتي مانغارال (تشاد)

السفير أوه جون (جمهورية كوريا)

السفير أوجين – ريشار غاسانا (رواندا)

المستشار هوغو إينياسيو ليانوس ماردونيس (شيلي)

المستشار شن بو (الصين)

السفير جيرار آرو (فرنسا)

السفيرة سيلفي لوكاس (لكسمبرغ)

030214 030214 14-22293 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

السفيرة ريموندا مورموكايتي (ليتوانيا)

السفير بيتر ولسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

السفير عثمان سركي (نيجيريا)

السفيرة سامانتا باور (الولايات المتحدة الأمريكية)

وأرجو ممتناً أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) زيد رعد زيد **الحسين**
رئيس مجلس الأمن

مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

اختصاصات بعثة مجلس الأمن إلى مالي

١ - الترحيب بالاستعادة الكاملة للحكم الديمقراطي والنظام الدستوري في مالي، عقب نجاح عملية إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية سلمية وشفافة عام ٢٠١٣، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ وإجراء مشاورات مع السلطات المعينة والمنتخبة حديثاً.

٢ - الترحيب بالجهود الأولية التي بذلتها حكومة مالي من أجل بدء سلسلة من الاجتماعات الاستشارية الوطنية بشأن الوضع في شمال مالي والتشجيع على اتخاذ مزيد من الخطوات صوب توطيد الاستقرار، والنهوض بالمصالحة الوطنية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ومعالجة الأسباب الكامنة للأزمات المتكررة التي عصفت بمالي؛ وتقييم التقدم المحرز في مجال أنشطة التخفيف من حدة النزاعات ومنع نشوبها على الصعيدين الوطني والمحلي، بما في ذلك عن طريق الشركاء المحليين، وفي إجراء عملية حوار ومصالحة على الصعيد الوطني، بما في ذلك عن طريق مشاركة المجتمع المدني.

٣ - تكرار الدعوة الملحة التي وجهها مجلس الأمن لإجراء عملية تفاوض شاملة وذات مصداقية ومفتوحة لجميع القبائل في شمال مالي بهدف ضمان تسوية سياسية دائمة للأزمة وإحلال السلام والاستقرار على المدى الطويل في جميع أنحاء البلد، في ظل احترام سيادة دولة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية، على النحو المطلوب في اتفاق واغادوغو المبدئي المبرم في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٤ - تأكيد دعوة مجلس الأمن جميع الأطراف الموقعة على الاتفاق المبدئي والجماعات المسلحة في شمال مالي التي قطعت كل العلاقات مع المنظمات الإرهابية والتزمت بالاتفاق دون قيد أو شرط، إلى أن تنفذ أحكامه بالكامل وعلى وجه السرعة، بما في ذلك تجميع عناصر الجماعات المسلحة، وإعادة بسط سلطة الدولة تدريجياً في جميع أنحاء البلد وبدء محادثات سلام شاملة وذات مصداقية.

٥ - تكرار دعم مجلس الأمن بالكامل لتيسير عملية شاملة من خلال المساعي الحميدة للممثل الدائم للأمين العام في مالي، بالتنسيق الوثيق مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي، وفقاً لما ورد في

الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٠ (٢٠١٣)، من أجل استعادة السلام والأمن في جميع أنحاء الأراضي الوطنية لمالي، في سياق اتفاق شامل ينهي الأزمة.

٦ - تكرار دعوة مجلس الأمن جميع الأطراف ذات الصلة في مالي إلى أن تتفق دون تأخير على تدابير فعالة للمضي قدما بتجميع عناصر الجماعات المسلحة، باعتبار ذلك خطوة أساسية تفضي إلى عملية فعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في سياق تسوية سلمية شاملة؛ وتقييم الطريقة التي يمكن للبعثة المتكاملة أن تواصل بها تقديم الدعم لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٧ - تكرار تأكيد دعم مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والاستماع إلى إحاطة بشأن تنفيذ القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣)، ولا سيما النشر التشغيلي للبعثة المتكاملة من أجل تحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية، ولا سيما في شمال مالي، ومن أجل دعم إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، وتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

٨ - تكرار الإعراب عن قلق مجلس الأمن بشأن تقلب الحالة الأمنية والاستماع إلى إحاطة بشأن الحالة الأمنية، لا سيما في شمال مالي، والتهديد الذي تمثله الجماعات الإرهابية على استقرار المنطقة؛ والاطلاع على المستجدات بشأن تنفيذ ولاية البعثة المتكاملة، دعماً لحكومة مالي، المتمثلة في حماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية، ولا سيما في شمال مالي، وفي هذا السياق، ردع التهديدات واتخاذ خطوات نشطة لمنع عودة العناصر المسلحة إلى تلك المناطق، وفي الإسهام في تهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية بأمان وبقيادة مدنية، وفقا لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ؛ وتلقي معلومات مستكملة بشأن تعاون جميع الأطراف مع البعثة المتكاملة بهدف كفالة سلامتها وأمنها؛ والاستماع إلى إحاطة بشأن تنفيذ ولاية القوات الفرنسية لدعم البعثة المتكاملة في حال تعرضها لتهديد وشيك وخطير.

٩ - تكرار تأكيد دعوة مجلس الأمن إلى استمرار الرقابة المدنية والإشراف المدني لمالي على قوات الدفاع والأمن في مالي بوصف ذلك عنصرا أساسيا من الإصلاح الشامل لقطاع الأمن، وتشجيع حكومة مالي في هذا الصدد على مواصلة إحراز تقدم وتقييم مساهمة البعثة المتكاملة والجهات المانحة الدولية الأخرى، بما فيها الاتحاد الأوروبي من خلال السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع وبعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي.

١٠ - التشديد على استمرار انشغال مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين، وأهمية مكافحة الإفلات من العقاب، وضرورة التصدي لمسألة العنف الجنسي وتعزيز حماية الطفل؛ والدعوة

إلى احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتشجيع حكومة مالي على ضمان الإسراع بتقديم المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان إلى العدالة وعلى مواصلة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

١١ - التأكيد على أهمية محاسبة مرتكبي العنف الجنسي والتشديد على ضرورة ضمان مشاركة المرأة وتمثيلها بشكل كامل ومتكافئ وفعال في وقت مبكر من عملية تحقيق الاستقرار، بما في ذلك في عمليات إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفي الحوار السياسي والعمليات الانتخابية على الصعيد الوطني، مع مراعاة قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ والتأكيد كذلك على أهمية محاسبة مرتكبي الانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال وضمان إيلاء اهتمام خاص لحماية الأطفال في عمليات إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٢ - التشديد على ضرورة استمرار حكومة مالي في التصدي للتحديات الإنسانية، بما في ذلك الأزمة الغذائية، وتحقيق حلول دائمة للاجئين والمشردين داخلياً، بوسائل منها تهيئة الظروف المؤاتية لعودتهم عودة طوعية وآمنة ومستدامة تحفظ كرامتهم.

١٣ - تكرار دعوة مجلس الأمن جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمجتمع الدولي إلى أن تعزز دعمها للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تقديم المساعدة إلى السكان المتضررين، ولا سيما النساء والأطفال، ودعم توفير الخدمات الأساسية للسكان، ولا سيما في شمال مالي؛ وتشجيع المجتمع الدولي على تنسيق جهوده لتلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل لسكان مالي، بما في ذلك في إطار المؤتمر الرفيع المستوى للمانحين المعقود في بروكسل في ٥ شباط/فبراير لدعم تنمية مالي وبالتشاور مع الحكومة؛ وتكرار دعوة المجلس المجتمع الدولي إلى تلافي الثغرة في تمويل النداء الإنساني الموحد؛

١٤ - الإشادة بتولي حكومة مالي رئاسة منتدى التنسيق خلال السنتين المقبلتين، نتيجة للاجتماع الوزاري المعني باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل الذي عقد في باماكو، يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛ وتكرار دعوة مجلس الأمن دول منطقة الساحل وغرب أفريقيا والمغرب العربي إلى تعزيز التعاون على الصعيد الأقاليمي من أجل وضع استراتيجيات شاملة وفعالة لمواجهة التحديات عبر الوطنية في منطقة الساحل، بما في ذلك مكافحة أنشطة الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة عبر الوطنية في المنطقة؛ والتأكيد من جديد على التزام المجلس بالتصدي للحالة الأمنية والسياسية المعقدة في منطقة الساحل، والمرتبطة بالقضايا الإنسانية والإنمائية.